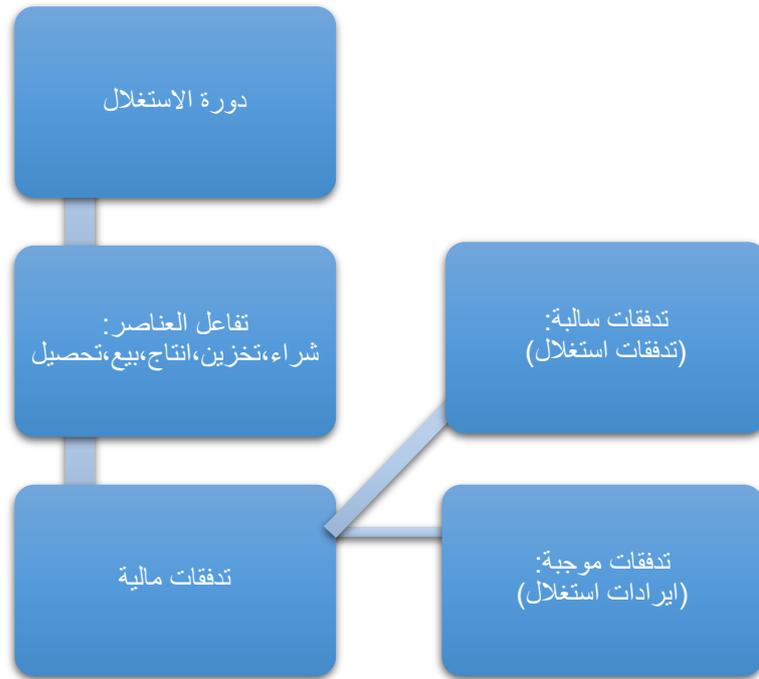


أولاً: دورة الاستغلال

1- تعريف دورة الاستغلال

تمثل الركيزة الأساسية أو النشاط الأساسي أو العمود الفقري للمؤسسة في التحليل حيث تكتسب أهمية بالغة في تحليل الوضعية المالية لها، وتحديد طبيعة المؤسسة الصناعية تجارية خدمائية حيث يتم فيها عدة عناصر (الشراء، التخزين، الإنتاج، البيع، والتحصيل) هذه العناصر ينتج عنها تدفقات مالية إما موجبة أو سالبة ويمكن توضيحها بشكل التالي:



يمكن انتاج معادله فائض خزينة الاستغلال:

$$\text{فائض خزينة الاستغلال} = \text{تحصيلات الاستغلال} - \text{نفقات الاستغلال}$$

2- مراحل دوره الاستغلال

تتكون من عدة مراحل أهمها:

أ. مرحلة الامداد والتموين بالمواد الأولية ومستلزمات النشاط:

تحتل هذه المرحلة مقدمة النشاط وتتمثل مهمتها في تزويد المؤسسة بالمدخلات المالية الضرورية للنشاط ومنها المواد الأولية وتختلف هذه المرحلة باختلاف طبيعة النشاط وتتم العمليات داخل المرحلة من خلال

علاقة المؤسسة بمورديها وبناء على مستوى القدرات التفاوضية للمؤسسة مع مورديها، حيث انها إذا كانت تتشط في إطار الأحجام الكبيرة فان قدراتها التفاوضية تكون اهم.

ب. مرحلة التخزين الاولي

بعد عمليه الشراء تأتي مرحلة التخزين، ذلك قبل مرورها الى ورشات التصنيع ويعتبر التخزين ضرورة اقتصادية ملحة وذلك لعدة أسباب:

- عدم التأكد في المحيط (تذبذب الأسعار)
- الضغط على المورد لتلبية الطلبات الكبيرة للعملاء.
- لتقليل المخاطر المحتملة.

ج. المرحلة الإنتاجية التصنيع

هي محور وظيفة الاستغلال حيث تتضمن اهم النشاطات الرئيسية ومنها عملية تحويل المدخلات المالية الى منتجات ذات قيمة استعمالية متمثلة في منتجات المؤسسة الموجهة للبيع حيث تتحمل المؤسسة خلال هذه المرحلة تكاليف الإنتاج ، وتأخذ التكاليف المباشرة الجزء الأكبر (تكاليف مباشرة اولية ومستلزمات الإنتاج، اليد العاملة) وتعتبر مده الانتاج ذات اهمية بالنسبة للمحلل المالي اذ ينجم عنها احتياجات مالية ناتجة عن تجميد المدخلات المالية في شكل منتجات نصف مصنعة ومنتجات قيد التنفيذ وعليه فكل ما قللت المؤسسة من مده الانجاز انعكس ذلك على مستوى التكاليف الثابتة هذا يؤثر ايجابيا على النتيجة وعلى مستوى الاحتياجات المالية وعلى اثر ذلك يتحسن مستوى السيولة.

د. مرحلة التخزين المنتجات (التامة والنصف مصنعة)

بعد انتهاء التصنيع وتحويل المنتجات نحو التخزين أو مباشرة نحو البيع، ذلك حسب كل حالة وحسب طريقه التخزين المعتمدة من طرف مؤسسة بنفس الية عمل التخزين الاولي

هـ. مرحلة البيع والتوزيع

تتمثل في المرحلة التسويقية، وهي اهم مرحلة على الاطلاق حيث يتوقف نجاح المراحل السابقة على نجاح هذه المرحلة ويتم فيها البيع والتوزيع، النقل، والتسليم) ومختلف النشاطات التسويقية كالترويج والاشهار وخدمات ما بعد البيع. وتتحمل المؤسسة في هذه المرحلة تكاليف توزيع النقل والاشهار وكلها تكاليف طبيعية طالما أدت الى زيادة مستوى المبيعات.

و . مرحلة تحصيل المبيعات

قد يقتضي الحال ان تمنح المؤسسة اجل دفع للعملاء المحددين، ذلك لفترة متفق عليها ومن ثم تتحمل المؤسسة فترة تتجمد فيها السيولة المالية في شكل قروض للعميل. تنتهي هذه الفترة باجل تسديد حيث تلقى المؤسسة مستحقاتها في شكل اموال سائلة.

ثانيا: التوازن المالي للمؤسسة

يبين الشكل أدناه الحالات الثلاثة الممكنة لتوازن ميزانية السيولة. يُعرف التوازن المالي للمؤسسة على أنه التوافق بين الموارد (الخصوم) والاستخدامات (الأصول) في المؤسسة، فهو أحد أهداف التسيير المالي للمؤسسة بالإضافة لأهداف الربحية والمردودية وهدف الاستمرارية.

الحالة 3 توازن مالي أدنى		الحالة 2 توازن مالي مع هامش أمان		الحالة 1 حالة لا توازن	
الأصول غير الجارية	الأصول الجارية	الأصول غير الجارية	الأصول الجارية	الأصول غير الجارية	الأصول الجارية
الخصوم الجارية	الخصوم الجارية	الخصوم الجارية	الخصوم الجارية	الخصوم الجارية	الخصوم الجارية

الحالة (1) حالة لا توازن مالي:

بالنسبة للمؤسسة فكما يظهر في الشكل (حالة 1) مبلغ الأصول غير الجارية أكبر من مبلغ الأموال الدائمة، بالتالي تستعمل المؤسسة كل أموالها الدائمة لتمويل أصولها غير الجارية بالإضافة إلى جزء من خصومها الجارية، فيكمن الخلل هنا في استعمال الخصوم الجارية ذات الاستحقاق القصير المدى (أقل من سنة) لتمويل استعمالات يستغرق تحويلها إلى سيولة مدة أطول (أكبر من سنة)، بالتالي ينجر عن الحالة (1) إشكالية في سيولة المؤسسة.

الحالة (3) حالة توازن مالي أدنى:

بحيث مبلغ الأصول غير الجارية يساوي مبلغ الأموال الدائمة (الاستخدامات لأكثر من سنة يتم تمويلها بموارد لأكثر من سنة) ، ومن جهة أخرى مبلغ الأصول الجارية يساوي مبلغ الخصوم الجارية (الاستخدامات لأقل من سنة يتم تمويلها بموارد لأقل من سنة .) لكن هذا التوازن المالي هش وقابل للكسر بسهولة لذلك يطلق عليه مصطلح "التوازن المالي الأدنى"، وهذا يرجع للأسباب التالية:

- عدم التوافق بين معدل دوران الأصول الجارية مع معدل دوران الخصوم الجارية، فحتى لو كانت معدلات الدوران لكلاهما أقل من سنة واحدة إلا أنه إذا كانت الديون القصيرة الاجل مستحقة قبل أن تتمكن المؤسسة من تحويل أصولها الجارية الى نقديات، ينجُر عن ذلك إشكالية في سيولة المؤسسة كما في الحالة (1).
- الاحداث غير المتوقعة :كانخفاض غير متوقع للمبيعات، تأخر الزبائن في تسديد الفواتير أو تلف المخزون وغيرها من الاحداث التي ينجم عنها تأخر في تحصيل السيولة، بالتالي ينجر عن ذلك عجز المؤسسة عن تسديد التزاماتها المالية وهو ما يشكل إشكالية في سيولة المؤسسة كما في الحالة (1).

نستنتج مما سبق أن الوضعية الأكثر أريحية للمؤسسة هي الحالة (2)، أين الأموال الدائمة للمؤسسة تغطي كل الأصول غير الجارية مع وجود "هامش أمان" يسمح للمؤسسة بتمويل جزء من أصولها الجارية بأموالها الدائمة، يسمح هامش الأمان بتغطية المخاطر المتعلقة بالحالة (3) .يطلق على هامش الأمان مصطلح " رأس المال العامل الصافي".

نستنتج مما سبق أن التوازن المالي هو توافق من حيث القيمة ومن حيث الزمن بين موارد و استخدامات المؤسسة (تناظر قيمى وزمنى) ، فيجب على المسير المالي تحقيق التوافق بين عناصر الموارد التي تختلف تواريخ استحقاقاتها مع عناصر الاستخدامات التي تختلف مدة تحقيقها (المدة اللازمة لتحويلها الى سيولة) .

إن الخلل في التوازن المالي ينتج عن الاختلاف الموجود بين مدة تحقيق الأصول وتواريخ استحقاقية الخصوم، وهنا تبرز لنا قدرة المؤسسة في الحفاظ على السيولة الكافية لمواجهة المخاطر المتعلقة باختلاف الآجال بين تواريخ التحصيل وتواريخ التسديد، لذلك تسعى المؤسسة دوما للتحكم في السيولة من أجل استمرارها في الوفاء بديونها.

فالقاعدة الأساسية للتوازن المالي تستلزم وجود هامش أمان في ميزانية المؤسسة.

1. رأس المال العامل:

يعتبر رأس المال العامل إحدى المفاهيم الأساسية في المالية، وقد أحصى الكاتب الفرنسي المشهور في مجال المالية (Pierre Conso) أكثر من عشرون وصف وتعريف لرأس المال العامل و ذلك ناتج عن تعدد طرق الحصول على معناه و مفهومه، إلا أننا سنحاول تحديد مفهومه من خلال تعريفه، كيفية حسابه، و اجراء تطبيق عليه.

1. تعريف رأس المال العامل :

رأس المال العامل هو ذلك الهامش أو الفائض من الأموال الدائمة الذي يزيد عن الأصول الثابتة. ونظرا لهدف رأس المال العامل فإن حجمه يجب أن يكون ذو قيمة أكبر كلما كانت الأخطار التي تؤثر على الأصول المتداولة أكبر، وكلما كانت حركة الأصول المتداولة أبطأ، ونلاحظ من هنا أن راس المال العامل يختلف باختلاف المؤسسات في نفس القطاع الاقتصادي و من قطاع إلى آخر، فيكون غالبا أقل حجما في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية نظرا لسرعة دوران المخزون في الأولى و بطئها في الثانية، و قد تختلف في نفس المؤسسة و ذلك مع الزمن باختلاف المؤثرات عليه، إذن الحد الأدنى لرأس المال العامل يجب أن يكون أكبر من الصفر (موجب $FR > 0$) أما الحد الأقصى له فهو ألا يكون يغطي مجموع المخزونات و القيم القابلة للتحقيق، نظرا لأن الأموال الدائمة التي يتكون منها تكلف المؤسسة فوائد خاصة (الديون طويلة الأجل) بينما الأصول المتداولة غالبا ما لا تحقق فوائد لذا يجب على المؤسسة أن تستثمر أموالها في العناصر الأكثر مردودية (الاستثمارات و المخزونات) أي عليها بالعمل على تمويل مخزوناتها و حقوقها بالديون القصيرة الأجل دون الاسراف في التمويل بالديون الطويلة الأجل.

2. حساب راس المال العامل:

يحسب راس المال العامل وفق العلاقات التالية:

$$FR = CP - AI$$

$$FR = AC - DCT$$

حيث:

FR : Fonds de Roulement رأس المال العامل

CP : Capitaux Permanents الأموال الدائمة

AI : Actif Immobilisé الأصول الثابتة

AC : Actif Circulant الأصول المتداولة

DCT : Dettes à Court Terme الديون القصيرة الأجل

3. تطبيق:

لدينا الميزانية المالية المختصرة التالية

الخصوم		الأصول	
المبلغ	اسم الحساب	المبلغ	اسم الحساب
561050	أموال خاصة	488950	أصول ثابتة
80800	ديون طويلة الأجل	147500	مخزونات
295200	ديون قصيرة الأجل	300600	حقوق
937050	مجموع الخصوم	937050	مجموع الأصول

في هذه الحالة نقوم بحساب رأس المال العامل بالطريقة التالية:

$$FR = CP - AI = 641850 - 488950 = 152900.$$

$$FR = AC - DCT = 448100 - 295200 = 152900.$$

II. احتياجات رأس المال العامل:

1. تعريف احتياجات رأس المال العامل:

احتياجات رأس المال العامل هو ذلك الفرق بين احتياجات الدورة ومواردها، أي ذلك الفرق في الأموال بين مجموع قيم الاستغلال (المخزونات)، القيم غير الجاهزة ومجموع الديون قصيرة الأجل دون سلفات مصرفية.

2. حساب احتياجات رأس المال العامل:

يحسب احتياجات رأس المال العامل وفق العلاقة التالية:

$$BFR = BE - RE$$

$$BFR = (S + VND) - (DCT - AB)$$

حيث:

BFR : Besoin en Fonds de Roulement احتياجات رأس المال العامل

BE : Besoin d'Exploitation احتياجات دورة الاستغلال

RE : Ressources d'Exploitation موارد دورة الاستغلال

S : Stocks المخزونات

VND : Valeurs Non Disponible قيم غير جاهزة

DCT : Dettes à Court Terme الديون القصيرة الأجل

AB : Avances Bancaires سلفات مصرفية

3. تطبيق:

تطبيقاً على نفس المثال السابق نجد أن:

$$\begin{aligned}\mathbf{BFR} &= \mathbf{BE} - \mathbf{RE} \\ &= (\mathbf{S} + \mathbf{VND}) - (\mathbf{DCT} - \mathbf{AB}) \\ &= (147500 + 36600) - (295200 - 76200) \\ &= 184100 - 219000 = - 34900\end{aligned}$$

III. الخزينة:

1. **تعريف الخزينة:** خزينة المؤسسة هي مجموعة الأموال التي في حوزتها لمدة دورة استغلالية، و هي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال دورة استغلالية.

2. حساب الخزينة:

تحسب الخزينة وفق العلاقات التالية:

$$\mathbf{TR} = \mathbf{FR} - \mathbf{BFR}$$

$$\mathbf{TR} = \mathbf{VD} - \mathbf{AB}$$

حيث:

TR : Trésorerie الخزينة

FR : Fonds de Roulement أرس المال العامل

BFR : Besoin en Fonds de Roulement احتياجات أرس المال العامل

VD : Valeurs Disponible قيم جاهزة

AB : Avances Bancaires سلفات مصرفية

3. تطبيق:

تطبيقا على نفس المثال السابق نجد أن:

$$\mathbf{TR} = \mathbf{FR} - \mathbf{BFR} = 152900 - (- 34900) = 187800.$$

$$\mathbf{TR} = \mathbf{VD} - \mathbf{AB} = 264000 - 76200 = 187800.$$